# المبحث الأول

## نشأة وتطور البنوك

تقوم البنوك بدور رئيسي وهام في كل مجالات الاقتصاد والاعمال والمال في جميع دول العالم بما تباشره من اعمال وساطة وغيرها من التعاملات المالية التي لأغنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي بلد.

ونستطيع ان نعرف البنك على انه منشاة مالية تتاجر بالنقود ولها دور رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.

فالبنوك تلعب دوا هاما في تمويل التطور الاقتصاديللبلد الان نجاحها في أداء وظيفتها الأساسية يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتمثل العولمة واثارها هي التحدي الأبرز الذي يواجه البنوك والأجهزة المصرفية من ناحية الأداء والسياسات والنتائج والتوجيهات.[١]

نشأة وتطور الفن المصرفي:

نشأة البنوك في مراحلها الأولى كمرحلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد اشكال النقود المتعامل بها الان التطورات الاقتصادية المتلاحقة وضعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتمثل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول.

تشير بعض الوثائق التاريخية والاثرية الى ان عهد الفن المصرفي يرجع الى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره الى العهد البابلي الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع ،كما تشير تلك الوثائق الى ان أقدم بنك في التاريخ هو البنك الذى إنشاه "إيجي" الذى كان مقرة "بيسار" على شاطئ نهر الفرات .وهنالك من يرى ات الفن المصرفي يرجع الى عهد الاغريق الذى ينسب اليهم ،نشرة بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط [٢].

حيث الرومان اخذوا حرفة الصرافة من الاغريق. غير ان التنظيم المصرفي لم يظهر الى حين الوجود، الا في العصور الوسطى، عندما احيا ازدهار التجارة في المدن الإيطالية ، نظم المصارف وبالأخص مدن البندقية وجنوا وبرشلونة،حيث ان ترجع نشأة البنوك في مراحلها الأولى الى نشاط الصرافة والصاغة والمرابين القائمين على قبول الودائع.

---

[١] www.palfx.ivfe./view.pbpsid=205

[٢] اسم المرجع: النقود والبنوك - اسم الكاتب: د. ضياء مجيد - دار النشر: مؤسسة شباب الجامعة - سنة النشر: ٢٠١٠م - ص٣ ٢٧ـــ ٢٧٤

فهذه المصارف وباختلاف طبيعتها ونوعية الوظائف التيؤديها لا تعد ان تكون مؤسسات تتعامل في القرض او الائتمان وهو نفس فكرة الاتجار في النقود التي عرفت في القرون الوسطى بل قبل ذلك ببعيدفمع التوسع في التعامل بمجموعة غير متجانسة من النقود المعدنية واتساع النشاط التجاري وظهور اسوق والتجار المتخصصين.
عن طريقة امنة للمحافظة على ثرواتها وتيسير معاملاتها فلجات الى الصاغة والصيارفة وحتى بدأت هذه الفئة تحقق نقدية كبيرة من عملياتها التجارية المختلفة الامر الذى خضعها للبحث بعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والأمانة.
وقام هؤلاء التجار بإيداع أموالهم اومايملكون من معادن نفيسة لدى أولئك الصاغة والصيارفة والتجار مقابل عمولة تدفع لهم نظير حفظها وحراستها فيما كان يتحصل المودعين على شهادات "الا إيصالات" مثبتة فيها قيمة ودائعهم طرف وتتضمن تعهدا من المودع لدية برد الأمانة "الوديعة" عند طلبها من المودع في الحال كما وضحت في الايصال.
الذهاب الى الصاغة والصيارفة لسحب الأموال وايداعها كما تم عقد صفقة تجارية والاكتفاء بتداول هذه الشهادات حيث تقود الافراد على قبول التزامات البنوك بديلا للنقود في الوفاء بالديون وبمرور الوقت لاحظ المودع لديهم قدرا ضئيلا من هذه الشهادات التي يصدرونها يعو أصحابها لاستلام مااودعوة ، ومن هنا ظهرت فكرة استغلال هذه الودائع العاطلة بأغراضها لمن يريد استثمارها.
فبدا هؤلاء الصاغة والصيارفة يغضرون من أموالهم الخاصة ومن بعض الودائع لديهم بالإضافة الى تحويل الودائع اوجزا منها من حساب الى اخر وفاء للالتزامات مقابل حصول على فوائد اعلى من تلك التي كانوا يضعونها ويستفيدون بالفرق.وفى مرحلة أكثر تقدما سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز في قيمتها ودائعهم، وهو ما يعرف الان بالسحب على المكشوف، غير ان الامر لم يتوقف عند
هذا الحد حدثت خطوة أخرى مؤداها ان أولئك الصاغة والصيارفة والتجار بعد ان اتسعت أعمالهم وبدأوا يتخصصون تماما في عمليات تلقى الودائع ومنح القروض واطلقوا على انفسهم لقب المصارف، بخطوة جريئة مثلت ثورة في المسالة النقدية والمصرفية وهى منح قرض من ودائع ليس لها وجود فعلى ، لديهم، فلقد بداءات بالفعل يخلقون الودائع ويصنعون السيولة ، ومثلث هذه الوظيفة اهم وظيفة من وظائف المصارف التجارية لدرجة انها تعرف الان باسم مصارف الودائع ، ورغم ان هنالك حدودا معينة لا تستطيع هذه المصارف ان تتجاوزها في عملية خلق الودائع الاانها استطاعت بالفعل عن طريق هذه العملية خلق نقود جديدة "النقود الكتابية" وزيادة حجم وسائل الدفع المجود في المجتمع ، وتمثل هذه النقود الجزء الأكبر من العروض النقدية في الدول المتقدمة.
ومن القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يذاد تدريجيا وكانت اغلبيتها مؤسسات يملكونها افراد وعائلات ، وكانت القوانين تقضى بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة افلاسها.[1]
كما لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في توسع البنوك ونموها وكبر حجمها مماسح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة ، وتواصل التطور الذى عرفته البنوك حيث شهدت المهنة

[1] مرجع سبق ذكره

المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها وتقنياتها ، بالإضافة الى مختلف أنواع البنوك الأخرى التي ظهرت ولم يعد الامر يقتصر على البنوك حيث توجد في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود والبيئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات البلاد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الاجل وانشاء وسائل الدفع المتداولة بين الافراد وهده الشركات وكل هذه المؤسسات تدخل ضمن اطار الجهاز المالي والمصرفي الذى يشكل احد اهم الاليات التي تدعم المنو الاقتصادي،نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي .

نبذة تاريخيه عن البنوك التجارية :-

يقصد بالبنك التجاري، المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الأغراض والاقتراض) اذ يحصل البنك التجاري علي أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب او الاجل كما يقدم القروض لهم. وتعتبر عملية (خاق )الودائع اهم وظيفه تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.

ويشير التطور التاريخي للبنوك التجارية الا ان الافراد في الماضي كانوا يودعون أموالهم لدي الصاغة، ولقاء حصول الصاغة علي هذه الأموال كانوا يصدرون شهادات لإثبات حقوق المودعين، وكانوا يصدرون شهادات بالأموال المودعة لديهم، ولمحافظه عليها أي ان البنوك التجارية ورثت عن الصاغة والصيارفة وظيفه(١) عملية قبول الودائع . ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين ايدي الناس ، وتنتقل ملكية الأموال المودعة الي حامل شهادة الإيداع وبهذا ورثت البنوك التجارية عن الصاغة

وظيفه (٢) عملية استخدام الشيكات للسحب علي الودائع. وقد لاحظ الصيارفة (الصاغة) ان نسبة صغيره فقط من شهادات الإيداع تعود اليهم لتحويلها الي نقود ، وبالتالي فقد تجمعت لديهم الكثير من أموال المودعين علي شكل سائل عاطل ، ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها الي الافراد مقابل حصولهم علي فائدة أي ان البنوك التجارية ورثت على الصيارفة .

وظيفة(٣) عملية تقديم الغروض مقابل سعر فائدة واهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو ان البنوك الحالية مجتمعه تقدم غرضا تفوق قيمتها بكثير عن قيمة الأموال المودعة لديها ، ويطلق علي هذه العملية التي تعتبر اهم وظائف البنوك التجارية[١].

[١] مرجع سبق ذكره

## نبذة تاريخية عن البنوك الإسلامية في السودان :

قسم في العام ١٩٦٦ م السودان في الشروع لتطبيق فكرة الصيارفة الإسلامية الخطوة الأولى بدأت الإسلام كمادة اقتصادية بجامعة امدرمان الإسلامية انطلقت فكرة انشاء مصرف إسلامي قسم في أساسية التدريس(١).

البنوك الأجنبية فرع من فروع الاستثمار في فترة من الزمن انحصرت تركيبة الجهاز المعد للبنك العثماني ،بنك مصر ،بنك باركليز.

بعد الاستقلال تم تكوين لجنة العملة للاطلاع ١٩٥٦ م العام في مديري ليونية الفرنسي . وتم افتتاح فرع السودان بمهمة اصدار عملة سودانية موحدة وفى عام ١٩٥٨م ثم فتح فرع للبنك التجاري الأثيوبي للبنك العربي الأردني باسم بنك النيلين.

تحول فرع بنك كريدي ليونية الى شركة سودانية تحمل السودان في إمكانية قيام بنك مركزي ولقد تشكلت لجنة من خبراء أجانب للنظر لهده الفترة بجانب وزارة المالية وكانت مهامه موزعة على لجنة علمية والبنك الأهلي المصري ليعمل بنكا مركزيا وذلك خلال العام ١٩٥٩ وباشر مهامه وخلال العام ١٩٦٠ ثم افتتاح اول بنك وطني هو البنك التجاري السوداني ،وقام مباشرة بمهام التمويل للقطاعات الزراعية وعام ١٩٦٧ م ثم انشاء بنوك تنمية لتطلع الفترة من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦١ م في السودان نتاجها تامين خمس مصارف اجنبية عاصمة امدرمان الوطني بنك تجارى جوبا وصاحبة خلال هذا العام دمج بنك الادخار والذى جاء بناء على بنك الخرطوم الذى اصبح بنك الوحدة وثم دمجة خلال ذات العام ١٩٧٣

بنك الدولة التجارة الخارجية خلال ذات العام ١٩٧٥م كما تغير اسمة.

انتهجه الدولة نهج الانفتاح ١٩٧٣م النيلين ، وثم دمج بنك البحر الأحمر التجاري للمصارف لتغطى في قانون التشجيع الاستثمار فيما قاد الى التمدد الجغرافي اصدار في الاقتصاد المتمثل في كافة أقاليم البلاد[١].

---

اسم المرجع : الاقتصاد والاعمال دارالنشر : والطباعة والنشر - اسم الكاتب : د. محمد شيخون السنة ٢٠٠١م - ص ٢٠١٧-٢٠١٨

## المبحث الثاني

## صيغ التمويل في البنوك

*مفهوم التمويل
ان التمويل يعد هو احد فروع النظرية الاقتصادية ، فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة . ويعرف التمويل بانة (فن اوعلم اونظام معالجة القضايا المالية في الدولة او الشركة وتدبير وتنظيم ادارتها).[1]
ولقد كان التمويل حتى مطلع القرن العشرين يعنى تدبير الأموال والقروض والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشأة حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يدل على تركيز مفهومة حول الاحتياجات المالية للمنشآت سواء كانت زراعية وصناعية وتجارية وخدمية وللإفراد. وبالتالي اعتبر التمويل هو الحصول على المال من مصادر مختلفة كأصحاب المشاريع والمقترضين وغيرهم.
وبهذا يتضح معنى التمويل في انه الحصول على الأموال ادارتها وبجانب اخر يعد الائتمان هواقراض الأموال واستيرادها.
فالتمويل اذن اعم واشمل من الائتمان وهو يتعلق ويبحث في كيفية الحصول على راس المال واستعماله.[2]
فاتمويل مشتق من مجمل النظريات التي تعرضت للمفاهيم الاقتصادية المختلفه ولقد ساهم العديد من الاقتصاديين أمثال (ج .كينز)(وفريدمان)وغيرهم في طرح الأفكار والأداء التي تعبرون جمله من المقترحات التي ناقشت مثلا التعريفات بوضع النقود والسياسيات المالية ومفاهيم العمالة الكاملة والتضخم وغير ذلك،مما كان له اثر كبير في امر التمويل و الائتمان ،خاصه مفاهيم الاستثمار والادخار والعلاقة بينهما والاثار المترتبة على ذلك.
فالتمويل يتحدث عن الحصول على الأموال وإدارتها والائتمان يمثل إقراض الأموال واستيرادها .والتمويل ينقسم الى عام وخاص.فالعام يشمل الأموال المطلوبة للجهاز الحكومي وإداري المالية المختلفة والخاص هو الحاجة الى أموال وادارتها بواسطة الافراد والمنظمات والشركات الخاصة وغيرها. فالتمويل سواء كان عاما وخاصة يرجع الى منشاة الى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدى راس المال في المجتمعات الحديثة دورا رئيسا في اتساع الحاجات وتنوعها.
صيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي السوداني
ان طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح و الخسارة "الغنم و الغرم"البديل الشرعى للفائدة الربوية التي يرتكز علها النظام المصرفي الربوي وتجعل من الصيغ المتولية التي تركز عليها هذ

---

[1]/ سليمان / د. علي احمد سليمان ـ قاموس المصطلحات الاقتصادية
٢/ دور نالبنى دورالتمويل الزراعي ـ الاتحاد الاقليم الزراعي ص٥٣
[2]رقم الصفحة ٢٣ ـــــاسمالمرجع : التمويل الاسلاميفيالسودان يالتحدياتورؤى المستقبل اسم المؤلفد :الصديق طلحة محمد رحمة ـالسنة ٢٠٠٦م دارالنشر : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

العلاقة هي الأساس في التعامل التمويلي بين البنوك وعملايها هذا يحقق مبدا المشاركة في الربح والخسائر.
المزايا الاتي:.
"أعداله توزيع الثراء بين الافرادالمجتمع لان الربا بضمن فائدة محتمله للطرف الاخر قد يخسر او يربح.
"ب"تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية لأنه يحول المصرف الي شريك/العملية الانتاجية مما يدفعه الي التدقيق /دراسات الجدوى و البحث عن احسن الخيارات الاستثمارية.
"ج" يودى الي زياده النتائج القومي بتوجيه للموارد الاقتصادية في افضل استخدامها.
"د" يريد من معدل التراكم الرأسمالي ويحيق الاستقرار الاقتصادي.
هذه وتشمل صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في النظام المصرفي السوداني معظم صيغ التمويل الإسلامي المعرفة حيث توزع المصارف السودانية مواردها الاستخدامات المختلفة بحسب المخاطر بكل صيغ الصيغ وحسب السياسات المقررة من بنك السودان الصيغ المستخدمة في التمويل هي:.
١/المضاربة "المطلقة والمقيدة".
٢/المشاركة.
٣/الرابحة.
٤/السلم.
٥/الاستضاح.
٦\الاجارة.
وظلت هذه الصيغ مرجعة التعامل في النظام المصرفي السوداني ووزعت استخدامات الموارد /البنوك بين هذه الصيغ
*صيغ التمويل في البنوك
ان طبيعة هذا النظام المصرفي القائمة علي الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح والخسارة هي البديل الشرعي للفائدة الربوية التي يرتكز عليها النظام المصرفي الربوي وتجعل من التمويلية التي ترتكز عليها هذه العلاقة هي وتعامل التمويل بين البنك وعملائها.
** وتتمثل أساليب التمويل في البنوك الإسلامية في الاتي:-
التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة (( من عقود الشركات)) وبيع المرابحة وبيع السلم وبيع الاستصناع والمتاجر والاجارة (من عقود المعارضات)
أولا: التمويل بالمشاركة:-
المقصود بالتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية هو ما يعرف بشركة العنان في مال (شركة عقود بالأموال عنان) وذلك تحت اطار المعاملات المالية في الفقه الإسلامي.
*تقسيمات التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية :-
تمويل يمكن تقسيم التمويل بالمشاركة من الناحية التالية في البنوك الإسلامية وفقا لمدى استمرار ملكية البنك (ثابت ومتناقصة).

والمشاركة في البنوك الإسلامية من الناحية القانونية لأتأخذ شكل شركةتضامن او توجيه او لكنها اقرب الى شركة المحاصة التي هي شركة بين اثنين في عملية على ات يكون احد الشريكين مستمرا[1].

١/المشاركة المتناقصة :-

يشير مصطلح المشاركة المتناقصة الى وجهة نظر البنك الذى يحول حيث ان مشاركة لتناقص كلما أستراد جزء من تمويله.

٢/المشاركة الثابتة:-

**يمكن تقسيم المشاركة الثابتة الى مستمرة ومنتهية :-

"١"فالمشاركة الثابتة المستمرة :-يمكن فيها البنك شريكا في المشروع كما انه قائم وممول

"٢" المشاركة الثابتة المنتهية :- في هي مشاركه ثابته في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على.

ذلك لن الالتصاق بين البنك والشركاء يضمن ويحدد توقيت معينا للتمويل

ثانيا :- التمويل بالمضاربة :-

تعد المضاربة احدى صيغ الاستثمار الملائمة للتطبيق في البنوك الإسلامية للعملاء ذوى الخبرة المميزين

في محالات استثمارية او صفقات او نشطة معينة تتفق واحكام الشريعة الإسلامية .

** اثر التمويل بالمضاربة على تكاليف العمليات التشغيلية

عند قيام البنك الإسلامي بعمليات التمويل بالمضاربة في العمليات التشغيلية تخفيض التكاليف التي تتحملها السلع

*الإجراءات العملية للتمويل بالمضاربةالجهراتالخاص بها :-

تتلخص الإجراءات العملية المضاربة عمليا في :-

طلب تمويل بالمضاربة ،الدراسة والتحليل ، كتابة التقرير والتوصيات واتخاذ القرارات من لجنة التمويل والاستثمار المختصة ،التعاقد والتنفيذ ، متابعة التمويل قياس النتائج والتوزيع ، اعداد تقرير شامل وتصمي

م عملية المضاربة .

ثالثا:- بيع المرابحة :-

كما توضيحيه ان بيع المرابحة هو بيع السلعة تكلفة شرائعا مضاف اليها رابحا معلوما .

***يتم تطبيق المربحة في البنوك بعده أساليب منها :-

١-المرابحة الاصلية :- بيع البنك السلعة يملكها أصلا لمخازنه (كالتجار )

٢-المرابحة للامر بالشراء :- (الصورة الأكثر استخداما في البنوك الإسلامية )

٣- الاتفاق مع الموردين على البيع للعملاء مع ادخال البنك شريكا في العملية من خلال تواجد مندوب لدى المورد ليتم الشراء باسم البنك أولا ثم يتم البيع مرابحه للعميل

رابعا :-بيع السلم :-

كما سبق توضيحه ان السلم هو شراء سلعه مؤجله بثمن مدفوع مالا وان بيع اجل في الذمة بثمن عاجل، بمعنى ان يتم تسليم الثمن في مجلس العقد تسليم السلعة الموصوفة بدقة الى الوقت محدد في المستقبل.[1]

[1] مرجع سبق ذكره

*الجانب المصرفي لبيع السلم الاجراءات العلمية بالبنوك الإسلامية:-
يتضمن الجانب المصرفي بيع السلع مدى مناسبة السلع للعمل المصرفي مدى مناسبة بيع السلع للعمل المصرفي:-
يعد بيع السلع من صيغ العقود الشرعية المناسبة للاستخدام في البنوك الإسلامية التي تطلب كثير من الضوابط الشرعية للأسباب التالية:-
١/ صيغة عقد السلع تعد معامله مصرفية شرعية أنشئت من قاعدة بيع ما (.....)
٢/ بيع السلع يمثل صيغة تمويل لنطاق خصائص التمويل عليها.
٣/تعرف صيغة السلع عن القرص الربوي في انه يتعامل بها الاستثمار الحقيقي وليس الاستثمار المالي .
*الجانب المصرفي لعقد بيع الاستصناع:- يتضمن الجانب المصرفي الأهمية الاقتصادية والمصرفيةللاستصناع .
*الأهمية الاقتصادية والمصرفية لعقد بيع الاستصناع :-
١- يمكن استخدام بيعالاستصناع في تحويل الصناعات الثقيلة و السلع مرتفعة التكاليف كالضرائب السفن .
٢-بيع الاستصناع من جهة نظر البنك عقد تمويل [٢]

[١] مرجع سبق ذكره
[٢] مرجع سبق ذكره

## المبحث الأول

## البنوك في السودان

ان البنوك في السودان تتكون من ثلاثة أنواع أساسية هي :-
١ـ البنك المركزي الذى يقف على قمة الجهاز .
٢ـ شبكة البنوك التجارية .
٣ـ عدد قليل من بنوك التنمية المتخصصة .
*البنك المركزي :-
وهو يقع على قمة الجهاز المصرفي ويسيطر علية ،نجد ان في جميع البلد ان النامية والاخذة في التمويل على حد سواء ان
وجود البنوك التجارية يسبق وجود البنوك المركزية التي تكون حديثة النشأة والوجود ،فقى في مصر نجد
ان البنك الأهلي المصري قد أنشئ في عام ١٨٩٨م بموجب القانون الذي منحه حق القيام بالعمليات المصرفية العادية في كل من مصر والسودان وعلي الرغم من تطويره للنشاط المصرفي المركزي علي مد السنين فان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١م هو القانون الوحيد الذي حدد للبنك بصفه شرعيه ليكون بنكا مركزيا لمصر.
لقد قسم البنك الاهلي الى مصلحتين مستقلتين هما مصلحها صدار العملة او مصلحه المصارف يتداول بهذه الطريقة نشاطين مختلفين الأول كبنك مركزي مسؤول عن اصدار العلمة الثاني كبنك تجاري وكان تباعا لسابقه اسمها بنك انجلترا في١٨٤٤م .
ونجد ان الجهاز المصرفي السوداني قدجنى أساسا على النموذج الانجليزي من البنك الاهلي المصري الذى ( يعمل في مصر والسودان )على اغرا بنك انجلترا سادت فيه البنوك ذوات الفرع الذى يودى فيه البنوك التجارية نشاطه في خدمه القطاع التجاري فقط خلاقا للنموذج الالماني الذى تشارك فيه البنوك المتخصصة التنمية.
*مرحله بنوك التنمية الوطنية :.
تعتبر بنوك التنمية او البنوك المتخصصة ظاهرة جديدة في دنيا المصارف . فقد ظهرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكان اهم اغراضها الأغراض المتوسط و الطويل الاجل لا غرض الزراعية والصناعية العقار وحتى الأغراض التجارية .
ان هنالك ثلاثة بنوك من بنوك التنمية جاءت الى حيز الوجود هي البنك الزراعي السوداني و البنك الصناعي السوداني و البنك العقاري السوداني.
أولا : البنك الزراعي السوداني :.

ان السوداني قطر زراعي لذلك لم يكن غريبا ان يكون اول بنك للتنمية في السودان هو البنك الزراعي الذى نشى بموجب قانون البنك الزراعي السوداني عام ١٩٥٧ بعدالاستقلال مباشر ونقدي اكان الغرض من نشاءه تمويل العمليات الزراعية .[١]

منح قانون البنك القوانين الفرعية سلطه منح التسهيلات الائتمانية الزراعية في شكل مدفوعات نقديه في النوع والخدمات الناس الذين في مجال الزراعي و المرتبطة بالزراعة عطاء الويه الى صغار المزارعين و الجمعيات التعاونية الزراعية .

قام البنك الزراعي بتمويل لمدن المشرعات الزراعي عدد من المشرعات الزراعية حيث قام بتمويل القطاع المطري و المروى وقام بتوزيع عدد مقدر من الاليات من تركترات ومحاريث توا ادخل تقاوى محسنة واسمدة.

حيث قام بتمويل مشروع الجزيرة ومشرع البرقيق الزراعي وفى محليه مروى قام بتمويل عدد من المشاريع اهمها مشروعالكرفاب والدبة وبولاية نهر النيل قام بتمويل مشروع الذيداب الزراعي.

حيث بلغ حجم التمويل مبلغ ٣٥٠مليون جنيه سوداني لتمويل هذه المشاريع (٣).

وبصفه عامه فان البنك سجل ادا مرضيا ولايزال له دور استراتيجي يلعبه في تطوير الزراعة في السودان .

*ثانيا البنك الصناعي السوداني:_

أسس هذا البنك في عام ١٩٦١وبدا اول نشاطه في عام بالكامل ثلاثة ملاين جنيه في أغسطس عام١٩٧٠ويهدف هذا البنك الي توفيرالمساعدة المالية لتحديث اوتوسيع الصناعات القائمة لأنشاءوقيام صناعات جديد وتوفير المساعدة والمشورة الفنية لأقسام البحوث التسويق في المشروعات الصناعية والقيام بالبحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بقيام المشروعات الصناعية الجديدة.(٤).

حيث قام البنك الصناعي السوداني بتمويل عدد من المشروعات حيث قام بتمويل مصانع السكر والدقيق ومصانع الاسمنت بالسودان بقيمه ٤٥٠مليون جنيه سوداني .(٥).

انشا ١ العقاري السوداني بموجب قانون البنك العقاري لسنة١٩٦٦ دفعت الحكومه٦٠%منه و٤٠%دفعت بواسطه بنك السودان المركزي والغرض منه انشائه توفير السكن المناسب للمواطنين من جميع الطبقات ولاسيما أصحاب الدخل المحدود (٦) .

هو احدث بنوك التنمية الثلاثة حيث تأسس في عام١٩٦١م بموجب قانون البنك العقاري لسنه ١٩٦٦ ورأس مال مصرح به والمبلغ قدره سبعه مليون من الجنيهات السودانية.(٧).

حيث قام البنك العقاري بين عدد مقدره من المنازل وتملكها للمواطنين يتم حلها بالاقتصاد.

حيث تم رصد مبلغ قدره ٦٠٠مليون جنيه سوداني لبناء المنازل والعقارات للمواطنين(٨) .

*رابعا بنك الادخار : .

ان فكرة البنك انشاء بنوك الادخار نجحت كثيرا في المانيا وإيطاليا امابالنسبة للدول النامية ,فقد أوصى مؤتمر البنوك والائتمان الذى انعقد في برلين في اغسطس١٩٧٢ م أوصى بالعمل على نشر نمازج بنوك الادخاركأسلوب ووسيله لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدوال النامية(٩).

---

[١] اسم المرجع: النقود والبنوك المؤلف: د. محمد فرح عبدالحليم السنة ٢٠٠٥م دار النشر: دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة رقم الصفحة(١) ١٠١ (٢)١٠٢

اما بالنسبة للسودان فقد أجاز مجلس ادارة بنك السودان توجيه بإنشاء بنك الادخار الوطني . وكان قد سبقت التوصية دراسات شامله أوضحت ان الأوعية الادخارية التي كانت موجوده بالبلاد قد عجزت عن نشر الوعى الادخاري بين الموظفين . ولما كان الاهتمام بتنمية المدخرات واستنباط الوسائل التي تشجع الادخار تخطيان بالاهتمام خاص في الدول النامية[1] وذلك لا هذه الدوال لا تسطيع ان تكسر حلقه الفقر ()التي تدور فيها ولتسطيع قلبيه وتطلعات الجماهير الا بمزيد من الاستثمار الذى لأبدو ان يعتمد على حجمالادخار لمصد أساس له فقد اقتنع المسؤولون بنك السودان بألحاجه الماسة لخلق جهاز متخصص يقوم بهذا الدور[2].
حيث قامه بنك الادخار بإقراض المواطنين أموالا يستثمرونها في مشاريع صغير مثل الدواجن وتربته الأغنام
والمواشي.ثم تزيد عن طريقه الاقتصاد.
حيث اصدر بنك الادخار مبلغ ١٠٠مليون جنيه وساهم بنك بمبلغ ٣٦مليون جنيه سوداني.
مراحل تطور الجهاز المصرفي السوداني:
١*مرحله المصارف التجارية (فروع البنوك الاجنبية عام(١٩٠٣م)
فالتاريخ المصرفي في السودان يوضح ان المصارف ظاهره حديثه نسبينا.فقد كان البنك الأهلي المصرفي اول بنك تجاري انشا في السودان وكان ذلك في عام ١٩٠٣م وجاء بعده بعشرة سنوات فرع بنك باركليز (D.C.&O)الذي انشاء في عام ١٩٠٣ ولقد شهدت العشرين سته التي مرت فيما بين (١٩٤٠م_١٩٦٠م) انشاء فروع لخمسه بنوك هي:. البنك العثماني ١٩٤٦م والذي تغير الي (ناشونال )ـــ(نجد من لزجنك)فيما بعد.ولقد شهد القرن العشرين سنه التي مرة فيما بين(١٩٤٠ــ١٩٦٠م)انشاء فروع خمسه بنوك اجنبيه هي:.
ا\البنك العثمانى١٩٤٠م والذى تغيرالى(ناشو نال).
ب\بنك الكردليونيه الفرنسي(١٨٥٣م)الذى تغيرالى الدولتين بعد المشاركة الحكومة السودانية فيه.
ج\ بنك مصر
د\البنك الأردني (١٩٥٣م).
مرحله البنوك التجاريةو البنوك المتخصصة الوطنية الفترة مابين (١٩٦٠ــ١٩٧٠).
مراحله المصارف التجارية (فروع البنوك الاجنبية ) والذى الذى بدا في عام(١٩٠٣).
مراحله البنوك الوطنية في الفترة (١٩٦٠ــ١٩٧٠م).ومن الملاحظ ان السودان قد خلف الكثير من البلدان العربية اذا سبقت البنوك المتخصصة (الزراعية على جه التحديد).زميلاتها التجارية وذلك الان فروع البنوك الاجنبية كانت تغطى الساحة التجارية ويمكن ان نتعرض الى:.
١\ البنوك الوطنية المتخصصة.
٢\ البنوك الوطنية التجارية.
٣\ البنك المركزيالسوداني.
بالنسبة للجهاز المصرفي دوروه المهم .

---

[1] مرجع سبق ذكره
٢ مرجع سبق ذكره

مرحله بنوك التنمية السودانية هي بالرغم من هذه المرحلة تدخل ضمن المرحلة الثانية (١٩٦٠ـــ١٩٧٠م) الانه لا من ابرز جانب بنوك التنمية في اطار خاص .

شهدت هذه الفترة استقلال العملة السودانية من الإسترليني والتي كانت ترتبط به بشكل غير رسمي وانشاء بنك السودان وأيضا أقيمت غرفه مقاصه ببنك السودان بالخرطوم في (٢٨\١١\١٩٦٠م).
وانما خصص له مرحله مستقله لأهمية التاريخية ج/ مرحله السبعينيات وتأسيس البنوك التجارية .
د/ مرحلة الانفتاح عام ١٩٨٤ـــ١٩٨٧م : وهى مرحلة إعادة السماح لفروع البنوك الأجنبية بمزاولة النشاط كما سمح لبنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة ان تنشا على شكل شركات مساهمة وقد ظهر في هذه الفترة بنك فيصل السلامى السوداني كأول بنك إسلامي بالسودان عام ١٩٧٧م
ه/ مرحلة اسلمة الجهاز المصرفي : عام ١٩٨٣م وقد بدأت في سبتمبر ١٩٨٣م بالقوانين الإسلامية للدولة ومنها اسلمة الجهاز المصرفي والتخلي عن العمل بالصيغ التقليدية أي بأسعار الفائدة الدائنة والمدين(النظام الربوي).
كماشجع بنك السودان قيام أول مؤسسة وطنية مصرفية وهو البنك التجاري السوداني في عام ١٩٦٠م بوصفة المؤسسة المصرفية الاولي . وبرغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد فقد تكللت المساعي بالنجاح وأنشئ هذا الصرح الوطني عام ١٩٦٠م حيث طرحت أسهمه للاكتثاب فبلغت جملة الأسهم التي طلب المواطنون للاكتثاب بها ١,٠٩٢,٢٥٣ حيث ان القانون الأساس للبنك كان قد حدد رأس مال بمليون جنية موزع علي مليون سهم قيمة السهم واحد جنية سوداني .(١)
استمر البنك يزاول نشاطه إلى ان تم تأميمه بموجب القوانين الشهيرة التي صدرت في مايو ١٩٧٠م والتي بموجبها تم تأميم المصارف.
*سودنه البنك الكريدى ليونية :-
في يناير ١٩٦٣م تم تحويل بنك الكريدى ليونة الفرنسي الأصل الي شركة سودانية فرنسيه تعرف باسم بنك النيلين واستكملت الجراءة في عام ١٩٦٤م لتحويل وتصفية جميع فروعه بالسودان وبدأ بنك النيلين مزاولة أعماله في يناير ١٩٦٥م[١]

[١] مرجع سبق ذكره

## المبحث الثاني

## سياسات بنك السودان المركزي

صدرت سياسات بنك ا لسودان المركزي للعام ٢٠٠٧م مشتملة على أربعة محاور هي:- السياسة النقدية و المتولية سياسات النقد الأجنبي ، السيات المصرفية وسياسات إصدار وإدارة العملة

أولا السياسة النقدية والتمويلية:-

١/اهداف السياسة :

هد السياسة النقدية والتمويلية للعام ٢٠٠٧م والسياسة المالية والسيات الأخرى ذات الصلة الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثلت في تحقيق نمو حقيقي في الناتج الإجمالي بنسبة ١٠% والمحافظة على المعدل التضخم في حدود ٨٠% في المتوسط ، وذلك باستهداف معد نمو اسمى في عرض النقود قدرة ٢٤% والعمل على استقرار ومرونة الصرف.

وقد عمل بنك السودان المركزي على إدارة وتنظيم السيولة حيث تمكن من توفير قدر نسبى منها لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وذلك بتوظيف أدوات السياسة النقدية بالتركيز على الأدوات غير المباشرة .

وبالنسبة للأداء الفعلي للمؤثرات الاقتصادية الكلية ، فقد بلغ متوسط معدل التضخم ٨,٢% في عام ٢٠٠٧م مقارنة المبالغ ٨% كما بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ١٠,٥% مقارنة بالمستهدف البالغ ١٠% اما معدل نمو عرض النقود فقد ارتفع بنسبة ١٠,٣% وهو اقل من النسبة المستهدفة ٢٤% يرجع ذلك الي انخفاض صافي الأصول الأجنبية وذلك على الرغم من الإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي خلال العام ٢٠٠٧م بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من ١٣% الى ١١% . شراء شهادات المشاركة والاستثمار الحكومية من بعض المصارف بمبلغ ٣٢٣مليون جنية وايداع ودائع استثمارية طرف بعض المصارف بمبلغ ٨٦٧,٨ مليون جنية لزيادة قدرتها التمويلية.

ثانيا: سياسات النقد الأجنبي:-

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٧م الي المحافظة على استقرار سعر الصرف بأتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره حيث يتبني بنك السودان المركزي السياسات التالية:-

*سعر الصرف:

١/الاستمرار في سياسة سعر الصرف المدار[١].

٢/إدخال آلية لإدارة سعر الصرف وذلك بالتنبؤ بسعر الصرف في المدى المتوسط مع العمل عي استقراره حول السعر الذي يساعد في تحقيق التوازن الخارجي والداخلي.

*سوق النقد الأجنبي:

الاستمرار في إجراءات تفعيل سوق النقد الأجنبي وذلك بتوسيع نشاطه واستمرار تحرير عمليات الحساب الجاري وتوفير الموارد الكافية لاستقراره . وتشجيع سوق مابين البنوك وسيقوم بنك السودان بالمساعدة في تسهيل إجراءات والمعاملات. والتقليل من اثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في الأسواق الإقليمية والعالمية.

*الاحتياطات الرسمية:

الاستمرار في بناء الاحتياطات واستثمارها بما يساعد في تحقيق استقرار سوق النقد الأجنبي واستقرار سعر الصرف.

*الاستثمارات الأجنبية:

١/الاستمرار في رصد التدفقات الأجنبية ومراقبتها بما يساعد عي التقليل المخاطر الناجمة عنها.

٢/تبسيط إجراءات تعامل المستثمرين مع المصارف.

ثالثا: السياسات المصرفية والرقابية:-

لاستكمال هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بها تحقق السلامة المصرفية وبناء جهاز مصرفي قوي وقادر علي تقديم خدماته بالكفاءة المطلوبة ، تبني بنك السودان المركزي خلال العام ٢٠٠٧م السياسات المصرفية الرقابية التالية:-

إعادة هيكلة المصارف لتقوية وتعزيز مراكزها المالية.

الشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي وتشكيل الحافات مصرفية كبداية لتنفيذ المشروع.

الاستمرار في خصخصة بنوك القطاع العام.

تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في المصارف بدلا من تأسيس مصارف جديدة.

الاستمرار في ترخيص المصارف التقليدية وفروع لا مصارف الأجنبية بالجنوب.

إعداد السياسات والعمل علي تطوير الضوابط الرقابية والاشرافية لتمويل المنسأة الصغيرة والمتوسطة.

البدء في إعداد لوائح منظمة لترخيص وعمل وكالات التصنيف الوطنية وشركات الاستعلام والتقييم والائتماني.

رفع كفاءة أجهزة الرقابة بالالتزام بالمعاييرالمحاسبية والدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واستكمال تنفيذ برنامج عمل التقييم المالي.

العمل علي تطوير وادارة المخاطر والمصارف.

---

[١] اسم المرجع : بنك السودان المركزي اسم الكاتب :د. صابر محمد الحسن السنة ٢٠٠٧م الطابعون : دار السودان للطباعة والنشر

انشاء نظام للتسوية الاجمالية الانية مع التوسع في نشر الرصافات الالية ونقاط البيع واستخدام المقاصة الالكترونية لتشمل الأقاليم.[1]

رابعا: سياسات اصدر وإدارة العملة:-

في اطر تنفيذ بنك السودان للبند(١٤ـــــ٩) من اتفاقية قسمة الثروة فيما يتعلق بوحدة العملة ، ودورة في الحفاظ عي الاستقرار الاقتصادي ، وثم تصميم وإصدار الجنية السوداني كعملة وطنية بدلا عن الدينار والعملات الأخرى السارية بالجنوب ، وبدأت المرحلة الاولي للطرح التلقائي للعملة غبر المصارف في ٢٠٠٧/١/١٠م وحتي ٢٠٠٧/٥/٣١م ، تلتها مرحلة الاستبدال المباشر عبر المراكز والتي استمرت من ٢٠٠٧/٦/١م وحتي ٢٠٠٧/٦/٣١م اكتملت عملية الاستبدال بالنسبة للعملة الورقية والمعدنية في كافة انحاء البلاد في ٢٠٠٧/٨/٣١م وحتي ٢٠٠٧/١٢/٣١م علي التوالي ،حيث اصبح الجنية السوداني العملة الوحيدة المبرأة للذمة بالسودان.

٢/أدوات السياسة النقدية:-

أ/ تم التركيز علي عمليات السوق المفتوحة في الصكوك الحكومية ممثلة في شهادات مشاركة الحكومة ، وشهادات الاستثمار الحكومية ، وشهادات إجازة البنك المركزي ،إضافة الي عمليات بيع النقد الأجنبي لإدارة وتنظيم السيولة خلال العام ٢٠٠٧م .

ب/الاحتياطي النقدي القانوني:

الزمت سياسة المصارف بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدي بنك السودان المركزي ، شكل احتياطي نقدي قانوني من جملة الودائع لكل من العملتين المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن ١٣% وقدتم تعديل تلك النسبة في مايو ٢٠٠٧م الي ١١% مع تجزئة النسبة بحيث تكون ٨% نقد و٣% في شكل شهادات إجازة البنك المركزي ، وذلك بهدف اتاحة موارد ملية إضافية للمصارف لزيادة قدرتها التمويلية.

ج/ السيولة الداخلية:

ترك امر تحديد نسبة السيولة الداخلية للمصارف مع استصحاب نسبة ١٠% كمؤشر وقد بلغت نسبة السيولة النقدية الداخلية الفعلية للمصارف ١٨,٥% في المتوسط بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧م مقارنة ١٣,٢% بنهاية ديسمبر ٢٠٠٦م.

د/ هوامش أرباح المرابحات:

تم تحيد هوامش أرباح المرابحات بنسبة ١٠% كمؤشر خلال العام ٢٠٠٧م وقد تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي للهوامش بين ١٢,٦% و ١١,٦% لكل المصارف ،بينما تراوح مدي هوامش أرباح المرابحات بين ١٦,٧% و ١٨% .

٣/ تمويل المصارف من بنك السودان المركزي:-

استمر بنك السودان المركزي في القيام بدورة كمقرض أخير للمصارف خلال العام ٢٠٠٧م عبر نوافذ التمويل المتاحة في السياسة ، حيث تم تقديم التمويل للمصارف عن طريق وضع ودائع استثمارية ببعض المصارف وشراء الأوراق المالية الحكومية من بعضها لمعالجة عجزها السيولة خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧م بإضافة الي تقديم تمويل لمعالجة الفجوات الموسمية للتمويل عن طريق نافذة التمويل الاستثماري

*سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٢م:ـــــ

[1] مرجع سبق ذكره

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٢م علي مواجهات واهداف البرنامج الثلاثي (٢٠١٢ـــــ٢٠١٤م) الذى تم تصميمة وإجازته للتصدي للأثار السالبة علي معدلات النمو الاقتصادي والاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[١]

*الاثار السالبة علي المالية العامة:

لقد حدد البرنامج الثلاثي أربعة محاور للسياسات الاقتصادية والمالية النقدية الاجتماعية والتي من شأنها ان تحقق في نهاية الفترة إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد ومن ثم استعادة النمو الاقتصادي المستدام في ظل الاستقرار والمحاور هي:

١/محور السياسات المالية.

٢/محور السياسات النقدية.

٣/ محور سياسات الاستقرار الاجتماعي.

وبناء على السياسات الواردة في المحاور المذكورة أعلاه ، وبالتنسيق التام مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبقية وزارات القطاع الاقتصادي والاجتماعي يصدر بنك السودان المركزي السياسات التالية للعام ٢٠١٢م:

أولا / محورتعبئة المدخرات الوطنية:

يهدف هذا المحور الي التوسع في استقطاب المدخرات الوطنية بالعملة المحلية بغرض توفير الموارد المالية اللازمة للنطاق الاقتصادي علي وجه العموم وبالتركيز علي تمويل وإنتاج وتصنيع وتصدير السلع الشوارد في البرنامج لتحقيق هدف إحلال الواردات والزيادة في الصادرات ويتم تحقيق ذلك عن طريق تشجيع المصارف والاوعية الادخارية غير المصرفية واستقطاب المدخرات الوطنية بالإجراءات التالية:

"ا" رفع القيود عن المصارف.م

"ب" تبسيط فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

"ج"اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استخدام الشيك.

"ه"نشر الخدمات المصرفية الالكترونية لجميع المدن والارياف.

ثانيا - تخصيص الموارد:

يهدف هذا المحور الي توجيه القدر الأكبر من الموارد المالية المتوفرة للمصارف التي تستقطب من المصارف الأجنبية المراسلة لإصلاح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي علي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع التالية:

"ا" في مجال الواردات:-

١-القمح ٢-السكر ٣-زيت الطعام ٤-الادويه

"ب" في الإنتاج من اجل الصادر:-

١-القطن ٢- منتجات الثروة الحيوانية ٣- الصمغ العربي ٤- الذهب والمعادن

وذلك عن طريق:

١/تكوين محافظ تمويل بواسطة المصارف للسلع المذكورة أعلاه تحت اشراف ومتابعة البنك المركزي لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع المذكورة أعلاه مع تقديم الحوافز التالية للمصارف التي تشارك في المحافظ المذكورة:-

[١] مرجع سبق ذكره

"أ"حفظ الودائع طرف المصارف المشاركة.
"ب"تخصيص نسبة(٥%)من جملة المساهمات كل مصرف في المحفظات المختلفة من موارد بنك السودان لامركزي من الأجنبية لصالح المصرف المساهم بالإضافة الي التخصصات العادية.[١]
"ج" مميزات إضافية في مجال الحد الأقصى المسموح به للاستثمارات المصارف في الأوراق المالية.
٢/تشجيع المصارف علي انشاء صناديق استثمارية قصيرة ومتوسطة الاجل لتمويل سلع البرنامج المذكور أعلاه.
٣/دعم البنك الزراعي السوداني وبنك التنمية الصناعية لتوفير التمويل متوسط المدي للإنتاج.
ثالثا: محور تحقيق الاستقرار الاقتصادي:-
يهدف هذا المحور الي السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام عن طريق تطبيق السياسات النقدية والمالية والرشيدية للوصول إلي معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود(٢%) ومعدل تضخم المستهدف في العام الأول للبرنامج الثلاثي في حدود(١٧%) عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدرة (١٥%) علي ان تتم إدارة السيولة في الاقتصاد بطريقة متوازنة لتلبي احتياجات النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة التمويلية والسياسات النقدية غير المباشرة.

رابعا: السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظام الدفع والتقنية المالية والمصرفية:-
"أ" في مجال تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي.
"ب" في مجال تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية.
"ج" في مجال الرقابة المصرفية.
"د" في مجال الاستعلام والتصنيف الائتماني.
"ه" في مجال نظام الدفع التقنية المصرفية والمالية.

خامسا: محور تطوير وإدارة العملة: -
يهدف البنك المركزي الي تطوير وإدارة العملة من خلال :
١-توفير الاحتياجات الاقتصادية من العملة الورقية والمعدنية وفقا للسياسات الصادرة في هذا الشأن.
٢-الاستمرار في تطبيق سياسات العملة النظيفة لمكافحة التزييف والتزوير[٢].

[١] مرجع سبق ذكره
[٢] مرجع سبق ذكره

## المبحث الأول

## ماهية التنمية الاقتصادية

لقد استطاع الانسان البدائي الحصول علي اساسيات الحياة مباشرة من الأرض والتبيعة. ومع نمو مهارات الانسان وقدراته تعرف علي أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول علي انتاج اكبر من الأرض بمجهود اقل نسبيا عن ذي قبل. ولقد تمخض عن زيادة السكان فضلا عن تقسيم المجتمع الي جماعات وامم تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد وجماعة من الافراد بحيث اصبح من الضروري ان تستخدم الموارد بأساليب افضل أي اكثر كفاءة.

وقدت طلب ذلك تكوين رأس مال والذى تمخض بدورة عن زيادة إنتاجية العمل.

ونقول من هذا المنطلق ان التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا ففضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع علي مر الزمن. وعلية فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها المتخلفة اقتصاديات.

ومن ثم فأن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط علي تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي – والإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منة . وهذا التحسن في الدخل – والإنتاج – يساعد علي زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ، وتساعد هذه بدورها علي دعم الإنتاج والدخل . وبالإضافة الي هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول علي الدخل ، وتنظيم الإنتاج بطريقة افضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ، وتقدم المؤسسات المالية ، وزيادة معدل التحضر في المجتمع ، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.

ولاشك في أنه يوجد فرق شاسع بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا [1].

تعريفات التنمية الاقتصادية:-

١- تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.
٢- كما تعرف بأنها ظاهرة اجتماعية نشأة مع نشأة البشر وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة علي ارض المعمورة.
كما تعرف بأنها نشاط مخطط يهدف الي احداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة إنتاجية عالية .

تعريف اخر:هي نقل وتطوير المجتمع من الحالة الاقتصادية الحالية الي وضع افضل اقتصاديا واجتماعيا وذلك بوضع خطط قصيرة وطويلة المدي لتحقيق التنمية المطلوبة . وهنالك أيضا تعريف : بانها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة مستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتعددة من التلوث والحفاظ علي الموارد الغير متجددة من النضوب ، او انها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي ، بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع افراد المجتمع.

ومن خلال ما سبق ذكرة فأن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

١-تعتبر التنمية عملية تغيير ونقل المجتمع نحو الاحسن مع الانتفاع من التغيير.

٢-التنمية هي عملية شاملة ومستمرة.

٣-تهدف التنمية الي تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعلية فأن التعريف الاجرائي للتنمية كما يلي:

التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلة تستهدف الارتفاع بمستوي

[1] اسم المرجع: التنمية الاقتصادية اسم الكاتب: د. محمد عبدالعزيز عجمية و د. محمد على الليتنالسنة: ٢٠٠٤م دار النشر: دار الجامعة رقم الصفحة من ٢٠ـــ٢١

المعيشة لكل افراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة. [١]

العوامل المساعدة علي التنمية:-

يمكن تقسيم هذه العوامل الي عوامل ذاتية واخري موضوعية

أولا العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يلي

١-الايمان بالمكانية الإصلاح والتقدم أي بأمكانة تغيير أنماط الحياة السائدة.

٢-الطوعية والعون الذاتي .اي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية علي تحقيق التقدم بكل حرية.

٣-التحفيز والاستثارة أي تحفيز الافراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.

٤-الخدمة والتضحية بالذات :أي قيام الافراد والقائمين علي التنمية بأدوارهم وواجباتهم.

ثانيا العوامل الموضوعية :

١-ان تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الافراد.

٢-قيام عملية التنمية علي أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.

٣-ان تهدف برامج التنمية الي زيادة فعالية مشاركة الافراد في شؤن مجتمعهم المحلي.

٤-اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وان القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

٥-ضرورة التركيز علي مساهمة الشباب والنساء وأجهزة رعاية الامومة والطفولة والجمعيات .

٦-تبني تنمية متوازنة على المستوي الوطني.

*مستويات التنمية ومجالاتها:-

[١] مرجع سبق ذكره

ان اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها علي المناطق الإقليمية يؤدي الي اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:[1]

بالنسبة لمجالات التنمية نميز بين التنمية الوطنية والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال الموارد والإمكانات المتاحة ، وهي عملية تغتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والاقاليم عبر الوطن.

التنمية المحلية:- وتعرف بانها مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوي في تقدم الوطن ككل.

اما بالنسبة لمجالات التنمية فتمر بين العديد من المجالات كما يلي:

التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والسياسية والتنمية الإدارية.

*نظريات التنمية الاقتصادية:-

يمكن استعراض اهم اتجاهاتها فيما يلي :

القاسم المشترك هو التركيز علي أهمية التراكم الرأسمالي فضلا عن العوامل التي تدعمه او تعوقه.

*بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

*أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والاثار الموالية للتقدم التكنلوجي.

*اما كارول ماركس فاكد ان علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي ، كما أشار علي التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يخل بالمجتمع.

قدمت بعض التعديلات الأساسية علي التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

-نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في ابراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

[1] مرجع سبق ذكره

- كنيز يدمج نظرية ، فضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية ،غير انه لم يكن الجزائي وبقي للكنز بين تكملة مسألة تروج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.[1]

*نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية ، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية علي الدول النامية كما برز ت بعض الإضافات الجديدة ، والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني علي دراسة العوامل الأساسية التي تنتج علي النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانة، كما اعطي اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة اثناء عملية التنمية وخصوصا مدي إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

*أنماط التنمية واستراتيجيتها:-

وإن كان هناك عدم اتفاق علي الأسلوب الأمثل للتنمية ،الا انه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: استراتيجية النمو المتوازن استراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:-

١-استراتيجية او نمط النمو المتوازن :- ويرجع عرضها الي الاقتصادي المعروف (نير كيسة) والذي يري ضرورة توجيه دفعة قوية الي مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة افقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية الي الفقر وحسب (نيجيةنركيسة) ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة ، وحتي ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة امام نجاح هذه الاستراتيجية

٢-استراتيجية النمو غير المتوازن :- وترجع هذه النظرية الي الاقتصادي (وهيرشمان)حيث هاجم الاستراتيجية في ان واحد ، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية ويري (هيرشمان) بدلا من ذلك انه يجب التركيز علي عدد من الصناعات الرائدة والتي لها القدرة علي حث الاستثمار في الصناعات الأخرى ، بمعني إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات الي عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل ، كما يري (هيرشمان) ان عمليات اختيار هذه

[1] مرجع سبق ذكره

الصناعات يتوقف علي مدي قدرتها علي الحث علي الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام او التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع يؤدي الي زيادتة في مشروع اخر سابق علية والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي الي زيادتة في مشروع لاحق علية.[١]

فيما يلي الخطوط العريضة التي يجب ان تتضمنه استراتيجية التنمية الشاملة:

ميادين العمل الحكومي لابد ان تضم:

"أ" تحديد المشرع الاجتماعي.

"ب" المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة.

"ج" التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.

"د" تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامة للتعليم والصحة والإسكان .

"هـ"سياسة زراعية في المدي القصير، المتوسط الطويل تحدد الأهداف الإنتاجية .

"و" سياسة مالية نقدية تجارية عامة ملائمة

*نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:-

النموذج يهدف الي معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الالية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإجابيآ علي الاقتصاد بشكل عام.

١/نموذج (فيلدمان- مها لانبيس) وهدفة زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

٢/نموذج (هارود - دومار) ويحدد النمو علي أساس المقدرة علي الادخار وليس علي أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات واهمية هذا التوزيع علي زيادة الدخل المستثمر ، كما يؤكدان علي ان لايمكن الاستمرار في الادخار الا في اقتصاد قادر علي انتاج السلع الإنتاجية ، كما في النموذج الأول.

*مراحل رستو للنمو الاقتصادي :

-مرحلة المجتمع التقليدي.

-مرحلة التهيؤ للانطلاق.

[١] مرجع سبق ذكره

-مرحلة الانطلاق.

-مرحلة النضج.

-مرحلة الاستهلاك الكبير. [1]

*الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:-

يفر جمهور الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . اما النمو فيقتصر علي معناة علي مجرد الزيادة في اجمالي الناتج القومي والزيادة في اجمالي الناتج القومي . والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

اما التنمية فهي تتضمن كما رأينا من قبل . مفهوما أوسع من ذلك – إذ لا تتوافر للتنمية متطلباتها مالم تكن هذه الزيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية هي (عملية تحقيق زيادة سريعة ، تراكمية ودائمة ، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن).

بينما يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي للتعبير عن التطوير الاقتصادي في البلدان المتقدمة التي تتمتع بهياكل اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، سليمة وقوية ونجد ان استخدام اصطلاح التنمية الاقتصادية يتلاءم وظروف البلدان أشد ما تكون حاجة الي زيادة معدلات نموها بسرعة واستمرارية لتعويض الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. ولن تتأتي هذه الزيادة السريعة في معدلات نموها الاقتصادي الأجراء تغييرات بنائية تشمل فنون الإنتاج وعلاقات عناصر الإنتاج النسبية والأنظمة المالية والنقدية بل الهياكل الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية.

ولقد عرف احد كبار الاقتصاديين ويدعي سيمون كيوزنتش النمو الاقتصادي في بلد ما بأنة (زيادة طويلة المدي في الطاقة الاقتصاد الوطني وقدرته علي إمداد السكان بالسلع المتنوعة. وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة علي التكنولوجيا المتجددة علي التعديلات الهيكلية والسلوكية والايدلوجية التي تطلبها عملية النمو هذه.).

ويحتوي هذا التعريف علي ثلاثة مكونات للنمو الاقتصادي هي:

١-زيادة مستمرة في أجمالي الناتج القومي كتعبير عن النمو الاقتصادي والقدرة علي امداد السكان بالسلع المتنوعة كعلامة او دليل علي النضج الاقتصادي.

٢-التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس في النمو الاقتصادي المستمر.

[1] مرجع سبق ذكره

٣-الشرط المتمم لعملية النمو هو التعديلات الهيكلية والايدلوجية والسلوكية الواجب احداثها.[١]

## المبحث الثاني

## دور البنوك في تمويل التنمية

## (بالتطبيق علي بنك امدرمان الوطني)

بنك امدرمان الوطني :-

النشأة والتأسيس: -

بنك امدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسس بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م وبدأ بمزاولة نشاطه في يوم ١٩٩٣/٨/١٤م ومن أكبر مؤسسية الهيئة الوطنية الاقتصادية ومنظمة الشهيد والمؤسسة التعاونية وشركة شيكان للتأمين ويقوم البنك بمزاولة كافة الأنشطة المصرفية وفقآ لأحكام الشريعة الإسلامية.

-المجالات التي يعمل بها البنك وهي تمثل اهداف البنك:-

١/ تمويل مشروعات التنمية والقطاعات ذات الأولوية.

٢/ جذب وتحفيز حسابات الاستثمار بالعملات المحلية والأجنبية.

٣/ رصد وقبول مدخرات الجمهور داخليا وخارجيا.

٤/ المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين.

٥/ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بأنشاء الفروع بكل ولايات السودان.

٦/ الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.

-الإطار التنظيمي والهيكل الإداري لبنك امدرمان الوطني:-

يتكون الهيكل التنظيمي في بنك امدرمان الوطني وفق الاتي:

١/رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

[١] مرجع سبق ذكره

٢/المدير العام.
٣/نائب المدير العام.
٤/مدراء الإدارات.
٥/مدراء الفروع.
٦/نواب مدراء الإدارات والفروع وموظفين البنك والعمال.

-مدي إرضاء العميل للخدمات:

١/لبنك امدرمان الوطني فهمة الخاص به لطبيعة علاقة البنك بالمستثمر فيه والعاملين داخلة والمتعاملين معه والمجتمع ككل ويوزع السلطات والمسئوليات داخلة حسب هذا الفهم فالبنك هنا اكثر من وكيل قانوني للمستثمرين، إذ أنه المؤتمن علي أموالهم المكلف شرعا بالعمل لصالحهم والسهر علي تنمية مدخراتهم، وعدم المخاطرة بها أو تبديدها في غير ما طائل. ومسئوليته تجاه هذه الأموال تتعدي المسئولية امام جماعة المستثمرين والأمة الي المسؤولية امام الله تعالى..

٢/هو وحدة اجتماعية قبل ان يكون وحدة اقتصادية يمثل المجتمع المسلم الشي الذي يجعله رابطة بشرية قبل ان يكون وحدة تنظيمية، يقوم علي وحدة المشاعر والهدف الأعلى الموازنة بين المصالح المتضاربة.

٣/يقوم البنك علي أساس انه موقع عمل يخدم اهداف ومصالح الامة او المجتمع ككل، وليست مجرد أداة لخدمة اهداف ومصالح مالكيه. ومن هنا كان تعظيم الرفاهية الكلية للمجتمع.

٤/علاقة البنك بالعملاء قائمة علي الثقة لا على الريبة والتوجس. ويتمثل هذا في الصيغ الاستثمارية التي يتعامل بها البنك مع عملائه مثل المرابحة والمشاركة. فالمرابحة من بيوع الأمانة القائمة علي ثقة العميل في صدق ممثلي البنك في الإفصاح عن تكلفتهم الحقيقية، والمضاربة قائمة علي ثقة البنك المطلقة في العميل الذي يعهد الية بالمال دون لاستثماره. اما المشاركة فيكفي انها تقوم علي إرضاء كل من البنك والعميل وان يصبحا شريكين يلزم كل منهما الاخر بتصرفاته.

٥/تقنين وتأطير العلاقة الثلاثية بين المستثمرين(المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية) والعاملين(مدراء وموظفين) والعملاء (أصحاب الودائع الجارية وطالبي التمويل)، خاصة العلاقة المستمرة بين المستثمرين والعاملين.

٦/اشرك العاملين في سلطة اتخاذ القرار بقدر اشراكهم في مسؤولية تنفيذه عملا بمبدأ الشورى والتناصح في الإسلام.

٧/تعزيز رقابة الامة على إدارات البنك للتأكد ليس فقط من توافق قراراته ومعاملاته مع الشرع، ولكن كذلك لضمان قيامة بواجبة الأساسي في خدمة المجتمع في مجال تخصصه التجاري الشيء الذي جعل من وجود هيئة الرقابة كجزء من البنك الإداري.

-أساليب البنكـ لجذب ودائع العملاء:-

١/كما هو معلوم ان المساهمون والمستثمرون يسعون للحصول علي الربح الذي ينمي لهم ودائعهم والمحافظة علي رؤوس أموالهم وفق ضوابط الشرع الحنيف لذلكـ هي تتوافق تماما مع سياسات بنك امدرمان الوطني الذي يسعي دوما للمحافظة علي

أموال المستثمرين وابعادها من المخاطر والسعي نحو تحقيق أكبر عائد ممكن من استثمار هذه الأموال بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية القويمة.
٢/كونه البنك الإسلامي ومؤسسة تجارية في ان واحد يعني انه القصي ربح يسمح به المشروع من حيث معدل الربح ومصدره , ونه يستهدي في توظيف ه٠
اموال المساهمين فيه و المودعين لديه المنظور الإسلامي لوظيفة المال بحسابه هبة من الله عز وجل لعباده اختص به بعضهم ليستأثروا به او يضيعوها بالكنز او التبديد , والكن ليوظفوها فيما يقيدهم ويفيد الامة جمعاء .
٣/التزاما بهذا الفهم لطب الربح المشروع في الإسلام ابتعد البنك تماما من أي نشاط تشوبه الحرمة مثل الربا و الاحتكار و المقامرة و الغرور و الفحشاء و الاضرار بالفرد او المجتمع او البيئة مهما كان العائد من مثل النشا .
٤/ يستهدف البنك من استثماراته تحقيق الربح المساهمين و المستثمرين فيه من خلال خدمة الامة بتشجيع الادخار و الاستثمار و الإنتاج و الانماء ومحاربة الاسراف و الكنز و التواكل و تبديد الموارد وكذلك توفير ضروريات الحياة و صغار المنتجين من زراعين و حرفيين و تجار واخلافهم .
٥/ يقوم البنك بدور المستشار للعملاء والمستثمرين مع مشاركتهم في الإدارة او مراقبتهم عن كثب ، وتقديم التمويل كجزء من مجموعة خدمات متكاملة تشمل كذلك العون الفني والإداري ،باستكشاف احتياجات العملاء واعداد ومراجعة دراسات الجدوى واقتراح المشروعات المفيدة عليهم وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم في تذليل العقبات التي تعترضهم .
٦/لا يحصر تعامله مع مالكي الضمانات وأصحاب الأموال ،ولكنه يمول أيضا –بل ويركز على – من يتمتعون بالخبرة والسمعة الطيبة قبل المال والضمان .وهو يعتمد على حسن اختيار العملاء اكثر من اعتماده على الضمان في التأكد من استرداد أمواله والحصول على نصيبة من الربح .
٧/يحاول البنك ما امكن ان يشمل نشاطه كل القطاعات الإنتاجية وكل الفئات والمناطق .ولكنه يعطي أولوية للتمويل الاستثماري الموظف في انتاج وتوفير السلع الضرورية والخدمات الأساسية لعامة المواطنين ،ومشاريع التنمية التي يكون الهدف منها المنفعة العامة ويتعنى عناية خاصة بتوفير حاجة صغار المنتجين من معدات ومواد خام وخدمات وتسويق وتدريب وخلافة . ويتم هذه العمليات على أساس تفضيلي يدعم من أرباح العمليات في المجالات الأخرى .
٨/ يلتزما لبنك في اختيار المشروعات التي يستثمر أمواله فيها أساليب و المعايير العلمية فيحدد اهداف ه المرحلية و الاستراتيجيات و الخطط و البرامج الموصلة لهذه الأهداف مع توضيح البدائل و الاسبقيات ووضع دراسات الجدوى وتقوم المشرعات علي أساس الربح من جهة وعلي أساس التكلفة و المنفعة ثم المتابعة الميدانية و الورية للمشروعات المنفذة .
٩/ ختاما يضع البنك في سياساته الاستثمارية و التي يهدف منها زيادة ودائع العملاء المرونة بحيث يستوعب المتغيرات في الا وضاع و الأفكار و المذهب الاقتصادية طالما انها لا تتعارض مع احكام الشرع الحنيف.

الودائع المصرفية :.
لمعرفة الودائع المصرفية في بنك امدرمان الوطني اعتباره اكبر مشحوذة علي الودائع المصرفية في السودان ففي العام ٢٠٠٩م بلغت ودائعه ٢٧% من جملة الودائع في الجهاز المصرفي .
يقوم البنك كما ذكرنا سابقا في هيكلته علي الأطر الإسلامية فلابد لنا ان نتطرق أولا علي الودائع التقليدية من الناحية النظرية لزيادة الفهم واستحداث ادب المقارنة بينه و بين النظام الإسلامي الذي يعمل به البنك .

## ١/النظام المصرفي الغربي

التعريف:
الوديعة حساب دائن لصالح العميل المودع وهي بالنسبة للبنك جزء من الخصوم , وتمثل قرضا من المودع للبنك - وليس امانة لدي البنك – يحقق للمودع استرداد حساب نوع الحساب الذي توضع فيه الوديعة .
الاحكام :
١/ تنشا الوديعة من إيداع العميل مبلغ من المال او تحويل او اورق قبض او شيكات تحت التحصيل او بوضع المصرف حصيلة قرض منه للعميل في حساب الوديعة.
٢/ قبول الودائع هو اقدام واهم مهام البنوك التجارية في العالم .
٣/ يمكن تحويل مبالغ من حساب وديعة لأخر او سحب جزء من الوديعة عن طريق الشيكات التي اصبحت اهم من العملات للدفع .
٤/يضمن البنك الغربي رد الوديعة بحكم انها قرض من المودع للبنك واجب الاسترداد . ولا يحق للمودع سحب اكثر مما هو مودوع في حسابه .
تنقسم الودائع الي ثلاثة اقسام :
(ا) ودائع جارية : ويحق لصاحبها سحبها كاملة في أي وقت شاءوا دوان ان يحصل علي أي عائد.
(ب) ودائع الادخار : هذه عباره عن حسابات يودع فيها العملاء مدخراتهم دون قيد علي حجم الوديعة او سحبها فيما عدا السحوبات الكبيرة . تسجيل الدفعات السحوبات في دفتر توفير ويدفع البنك فوائد علي هذه الودائع حين تبلغ حدا معينا وتبقي لفترة محدودة .
(ج) ودائع لا جل : لا يحق لا صاحبها سحبها دون اخطار لا يقل عادة عن أسبوع وتدفع فائدة اذا بقيت دوان اتسحب لمدة (٣) او (٦) شهور حسب ما يحدده البنك المركزي .

## ٢/ يقوم نظام الودائع المصرفية في بنك امدرمان الوطني وفق الأسس الإسلامية وهي وفق الاتي

التعريف :
الوديعة في الإسلام هي الأمانة يتركها المودع لدى الشخص المؤتمن على ان يستردها منة وقت ما يشاء.
الاحكام:
١-ليست الوديعة قرضا في الإسلام ولكنها مجرد امانة.

-قبول المؤتمن للوديعة امر اختياري ولكن ردها واجب بنص القران الكريم.2
٣-ليس على المؤتمن ضمان رد الوديعة ما لم يستول عليها بدون وجه حق او عرضها للتلف او الفقد.
٤-يلزم على المؤتمن رد عين الوديعة ما امكن وان يبقيها منعزلة عن مالة ،ولا باس بخلطها من جنسها ان كانت مثل النقود ،او خلطها بما يسهل تمييزها منة مثل خلط الذهب والفضة .
٥-في حالة تعدر رد عين الوديعة يجب رد ما يوازيها من صنفها.
٦-الواجب في رد الوديعة هو رد عينها وليس رد قيمتها فقد ترتفع قيمة الوديعة او تهبط وهي في حوزة المودع، وليس للمؤتمن حق الاحتفاظ بزيادة القيمة ولا تعويض المودع عن تدهور القيمة بدون اهمال منة.
٧-للمؤتمن مطالبة المودع بما أنفقه على حفظ الوديعة.
٨-يحوز للمؤتمن ان يستفيد من الوديعة في مقابل تحمل نفقات حفظها كان يركب الدبة ويعلفها او يلبس الثوب ويصلحه لو تمزق. ولكن ليس علية تعويض المودع عن تدهور حالة الوديعة بمضي من الزمن و بالاستعمال المعقول .
٩/ لا يجوز للمؤتمن ان يستعمل الوديعة استعمالا يعرضها الهلاك الا بأذن صاحبها وعلى ان يكون ضامنا لها .
١٠/اذا استثمر المؤتمن الودائع بدون اذن صاحبها الزم الإمرا لو هلكت وباشراك المودع في الربح ( دون الخسارة ).
١١/ اذا اذن المودع للمؤتمن في استثمار الوديعة علي ان يضمن ردها أصبحت الوديعة قرضا حسنا لاحق للمودع في نصيب من عائد استثمارها .
١٢/اذا ذان للمودع للمؤتمن في استثمار الوديعة دون ضمان لردها صار شريكا للمؤتمن في الربح والخسارة الناجمة عن الاستثمار.
وسائل تقديم القروض والأساليب والحديثة لاستثمار اموال العملاء :.
يقوم بنك امدرمان الوطني في استثمار أموال المساهمين و المستثمرين من أصحاب الودائع و المدخرات علي الصيغ الأكثر استخداما في البنك :.
الشركة او المشاركة:.
التعريف :
خلط مال البنك بمال اخر بحيث لا يميزان عن بعضها البعض وذلك بغرض استخدامه لفترة معينة في عمل سائغ ( مربح ) لهم غنمه (ربحه)عليهم غرمه (خسارته) .
الاحكام :
تكون الشراكة مشروعة متي ما استوفت الشروط التالية:.
١/ ان يكون الشريك حرا بالغا راشدا مالكا للمال الذي يشارك به او مفوضا للتصرف فيه .
٢/ ان يكون المال ال ذي يدفعه أي من الشريكين نقدا اوعينا حسب الاتفاق بين الشريكين ويعتبر المدفوع عينا في يوم قبضه ان كان من عروض التجارة ( سلعة

او اليات او مواد خام او مباني الخ ) ومن يوم عقد الشراكة حسب قيمة يوم ذاك لو كان ذهب او فضة .
٣/ ان يكون المال حاضرا او يتوقع وصوله في مدي يومين تقريبا .
٤/ ان يخلط المالان بحيث لا يفصل بينهما .
٥/ يصبح كل شريك وكيلا في التصرف في مال شريكه وامينا عليه ,و الأمين لا يضمن الا اذا تعدي او قصر في حفظه .
٦/ يجوز ان يكون المال و العمل من الشريكين فتصبح هذه شراكة عنان .
٧/ تحديد النسبة التي يدفع بها الشريكان المال المشترك , ويحدد العقد كيفية الإدارة ومسؤولية كل طرف من حيث التمويل و الاشراف واسس التوزيع و الأرباح و الخسارة .
٨/يجوز ان يتولى احد الشريكين العمل (الإدارة) وان يخصص له نصيب من الربح اذ راء ذلك علي ان يقسم باقي الربح حسب المشاركة في راس المال .
٩/ يجوز ان يتفق الشركان علي ان يقسم الربح بنسبة مساهمتهما في المال او باي نسب اخري , ولكن الايصح ان تقسم الخسارة الا علي نسبة المساهمة في المال .
١٠/ تبقي حصة كل طرف في المشروع ثابتة وكذلك حصة من الربح مالم ينص علي ذلك او اتفق علي تغيير الحصص برضا الطرفين .
١١/ يجوز مطالبة الشريك الذي يتولى الإدارة بضمان او رهن تحسبا ضد أي خسارة تنجم عن التعدي او الإهمال ولكنه غير ضمان للخسارة التجارية .
١٢/ يجوز لاحد الشريكين ان يعطي لشريكه الحلول محله في ملكية المشروع بدفع نصيبه سواء بدفعات او علي دفعة واحدة حسب ما يتفقان عليه .
السند الشرعي:
١/شارك ( رسول صلي الله عليه وسلم )أسامة بن شريك ومدحه حين ساله (صلي الله عليه وسلم :) اتعرفني بقوله " وكيف لا أعرفك انت شريكي ونعم الشريك لا تداري و لا تماري " .
٢/قال : رسول الله (صلي الله عليه واسلم) ان الله يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهم .
واصل بنك امدرمان الوطني مسيرته خلال العام ٢٠١٢م والربع الأول من العام ٢٠١٣م في تمويل المشروعات التنموية والبني التحتية والتمويل الأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي في المراكز والولايات والتي تتوافق مع خطة الدولة الداعمة لخلق التنمية المتوازنة وتحقيق عدالة توزيع الثروة والموارد وتخفيف حدة، الفقر حيث تبنت إدارة البنك حزمة من السياسات لتنفيذ الخطة التمويلية والاستثمارية للبنك لعامي ٢٠١٢ــ٢٠١٣م وفق عدة مرجعيات بينها الموازنة العامة للدولة لعامي ٢٠١٢ــ٢٠١٣م وسياسات بنك السودان المركزي لعامي ٢٠١٢ــ٢٠١٣م والخطة

الخمسية للبنك (٢٠١٢ــ٢٠١٦م) وخطط وموازنات البنك لعامي ٢٠١٢ــــ ٢٠١٣م .

ركزت الخطة علي تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها الالتزام والتوافق مع الضوابط الشرعية والمعايير الدولية والإسلامية في العمل الاستثماري ، والمحافظة علي وضع سيولي مستقر وذلك بمواءمة الاستخدامات مع الموارد المتاحة للاستثمار وتعظيم دور البنك في التنمية الاقتصادية (بتمويل مشاريع في كافة انحاء السودان) والتنمية الاجتماعية بالمساهمة الفاعلة لمحاربة الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحقيق عائد الاستثمار المباشر بما يشجع علي استقرار الودائع الاستثمارية .

*تمويل المشروعات الكبرى:

استمر البنك في تمويل المشروعات التنموية والبني التحتية بالدولة بالإضافة الي تمويل التجارة الخارجية ، كما انه ساهم في تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والتمويل ذو البعد الاجتماعي بشتي أنواع الصيغ الاستثمارية ولكل القطاعات المسموح بتمويلها حسب سياسات بنك السودان المركزي ، حيث ان المؤشرات الأساسية للأداء العام للبنك في مجال الاستثمار للعام ٢٠١٢م بأنها كان إيجابية حيث بلغت المحفظة التمويلية نحو (٥,٩٢٢,٩٨٩) الف جنية ، بنسبة استغلال ٩٤% من المخطط مقارنة بالعام الماضي البالغة (٥,١٥٣,٣٧٣) الف جنية بنسبة ٧٢% .

المشاركة في محافظ التمويل:

شارك البنك في عدد مقدر من المحافظ ، حيث كانت اهم المحافظ التي شارك فيها البنك هي : محفظة قنوات الري بمشروع الجزيرة بغرض توسيع واضافة قنوات بمبلغ ٣,٥ مليون جنية ومحفظة دعم مشاريع الخريجين بمبلغ ١ مليون جنية ومحفظة صادرات الماشية الحية بمبلغ ٥ مليون جنية ومحفظة زراعة وتمويل محصول القطن لموسم ٢٠١٢ـــ ٢٠١٣م بمبلغ ٥ مليون جنية ، ومحفظة صادر الصمغ العربي بملغ ٣ مليون جنية .

*التمويل الصغير والاصغر :

تماشيا مع سياسات الدولة الرامية للتخفيف من حدة الفقر والتنمية المتوازنة فقد تم تحفيز الفروع للدخول في عمليات التمويل الأصغر وفق الصلاحيات المالية الممنوحة وخصوصية الفروع خاصة توكيل برج المعاشيين لخدمة معاشي القوات المسلحة في حدود التمويل الصغير والاصغر بالإضافة لنوافذ بنت خويلد .

وقد بلغ حجم التمويل الصغير والاصغر والتمويل ذو البعد لاجتماعي بنهاية ديسمبر بلغ نحو (٤٥,٨٠٢) الف جنية بنسبة ١% من جملة السقف المستقل حيث بلغ حجم

التمويل الصغير نحو (١١,٩٠٥) الف جنية ، وحجم التمويل الأصغر نحو (٢٠,٦٠٩) الف جنية والتمويل ذو البعد الاجتماعي نحو(١٣,٨٨) الف جنية .

## المساهمات الرأسمالية:

بلغ حجم المساهمات الرأسمالية بالبنك بنهاية العام ٢٠١٢م بلغ نحو (١٨٨,٨٤٥) الف جنية بعدد ١٢ مساهمة في شركات مختلفة تمثل نسبة حوالي ٢٤% من رأسمال البنك وان مساهمة البنك في شركة سكر النيل الأبيض تمثل مشروعات البني التحتية التي تخدم الاقتصاد الكلي .

## *أداء الربع الأول من ٢٠١٣:

استمرالبنك خلال الرابع الأول من العام ٢٠١٣م في تمويل مشروعات البنى التحتية والمشاريع الزراعية بالتمويل المباشر حيث ساهم البنك في زيادة مساهمته في مختلف التمويل العقاري السكني بمبلغ ٨مليون جنية بالإضافة الي تكملة طريق كادوقليلقاوة الفولة بمبلغ ٦مليون جنية ومطار الشهيد صبيرة بمبلغ ٣مليون جنية كما شارك البنك في المحافظة التمويلية المختلفة حيث شارك في محفظة تمويل زراعة القطن لموسم ٢٠١٣_ ٢٠١٤ م بمبلغ ١٠ مليون جنية ، محفظة تمويل صادرات الصمغ العربي بمبلغ ٣مليون جنية بالإضافة للمساهمة في تخفيض حدة الفقر بتمويل النشاطين اقتصاديا في المراكز والولايات ولإبراز دور البنك الداعم للتمويل الأصغر والصغير بدأ تنفيذ دورة تدريبية للنساء الممولات بمشاركة ٣٠٠ مدربة في التغذية والحلويات والمخبوزات والتطريز .

## تمويل البنك لمشروع شارع النيل ام درمان:-

يعتبر من المشروعات المهمة بولاية الخرطوم والذي سوف يشكل نقله مهمة لمدينة ام درمان للاستفادة من هذا الطريق الحيوي الذي يخدم اكبر كثافة سكانية بأم درمان حيس يبلغ طول الطريق حوالي (١٠) كيلومترات وعرضة (٢٨) مترآ ، ويبدأ من بيت المال حتي كبري الحلفايا ويحتوي المشروع عي مكونات عديدة ابرزها رصف الطريق وقيام جسور صغيرة على مسارة .

## تمويل مشتل زادنا المركزي :-

يعتبر من دليل اكبر المشاتل في البلاد لشتول النخيل ويقع في مساحة (١٠٢) الف فدان حيث تحتوى المزرعة على (٧٧)بيتا محميا ، إضافة لمزارع نموذجية لانتاج العنب والتمور والمانجو بأنواعها المختلفة بجانب انتاجها للموالح مثل القريب فرت ، كما يهدف المشتل الي زراعة(٤)ملايين شتلة في السودان.

تهدف شركة زادنا الزراعية لإدخال التقانات الحديثة في مجال الهندسة الوراثية عن طريق انشاء مختبرات زراعية للأنسجة النباتية ، لذلك يأتي تمويل البنك لهذه المشروعات لتصبح واقعا يمشى بين الناس .

## بنك ام درمان الوطني فرع عطبرة :-

جاء اختيار عطبرة لإقامة فرع لبنك ام درمان الوطني لاستكمال المشاريع التي قام البنك بتحويلها (٤٥٠) مليون دولار الي جانب الطفرة الاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها ولاية نهر النيل علي النموء والتطور بصورة واضحة حيث أصبحت قبلة للبنوك والمشتركين .

## تمويل مشروعات النهضة الاقتصادية بولايتي نهر النيل والشمالية :-

فتح الفرع عدد (٣) الف حساب متمثلة في الحسابات الجارية وحسابات الادخار والاستثمار لتصبح لدى الفرع ودائع مقدرة جعلت الفرع ثاني فرع بالمدينة بحجم ودائع (٢٣) مليون جنية ومحققآ كذلك أرباح بلغت نسبتها ٩٧% من الربط المقدر للعام ٢٠١١م مما اثبت ان دراسة الجدوى الاقتصادية للفرع كانت ناجحة تماما.
وقام الفرع بفتح حساب لموظفي المؤسسات الحكومية مثل وزارة المالية ووزارة الصحة والتنسيق معهم لتحويل مرتبات العاملين مما كان له الأثر في تنشيط الرصافات الالية الأربعة المنتشرة في كل من عطبرة وبربر والدامر ، وكذلك تنشيط خدمة شراء الكهرباء بالموبايل .
تمويل اضخم مشروع للخدمات الصحية يخدم ولايتي نهر النيل والشمالية ، المجمع الطبي للتأمين الصحي بمدينة عطبرة وذلك بتوفير المعدات الطبية المستوردة من إنجلترا وفرنسا وسويسرا ، مثل جهاز قسطرة القلب والرنين المغنطيسي وغيرها بالإضافة لمولد كهربائي وذلك بتمويل قدرة (١٤) مليون جنية .
تمويل أحدث ميناء بري بولاية نهر النيل واحدث مكاتب تجارية وسوق مصاحب للميناء البري وتوصيلة بالكهرباء وكان ذلك بتمويل قدرة (٢٠) مليون جنية سوداني
تمويل قري الخيار المحلي للمناصير المتأثرين بسد مروي متمثلا في قرية ام سرح بتمويل بلغ (١٠) مليون جنية وذلك لا نشاء (٢٥٠) وحدة سكنية .
قام الفرع بتمويل مشروع قوت العاملين بتكلفة بلغت (١٠) مليون جنبة بالتعاون مع اتحاد عمال الولاية .
وإنفاذآ لسياسات البنك المركزي بخصوص التمويل الأصغر نفذ الفرع عدد (١٢٠) عملية بتكلفة تمويل بلغت (١٢) مليون جنية تمثل نسبة (١٠%) من سقف الفرع تخدم شريحة العاملين والمعاملات والمشاريع الاستراتيجية .
فتح الفرع اعتمادات بما يعادل (٣) مليون يورو لاستيراد أجهزة طبية متنوعيه لمجمع عطبرة ومستشفيي عطبرة وكذلك استيراد قطع غيار من فرنسا وسويسرا لصالح شركة مصانع طحن الغلال ، كأول فرع بالولاية . وقام بفتح اعتمادات داخل الولاية الي جانب قيامة بتحويل النقد الأجنبي الي خارج البلاد من مدينة عطبرة مباشرة .

وقام الفرع بصدار خطابات ضمان لمشروعات النهضة الزراعية بالولاية تفوق (٣) مليون جنية سوادني .
وفي اطار تنمية المجتمع قام بنك امدرمان الوطني فرع عطبرة بتمويل النجيل الصناعي لا ستاد عطبرة بمبلغ (٨٠٠) الف جنية سوداني ، وفي ذات الاطار كان للبنك القدح المعلى في تقديم الدعم لفريق الامل عطبرة الرياضي في دورة الكونفدرالية الافريقية بالتبرع ب(١٠) الف جنية .
كما قام بتجديد فرش المسجد الكبير ومسجد الريح في حدود (٦٠) الف جنية سوداني ،بالإضافة لتكريمه لرموز وشخصيات عطبرة مثل حسن خليفة العطبراويالراحل الصحفي دبورة .... واخرين . كما قام البنك بشراء جهاز موجات صوتية ديجتال لمستشفيي عطبرة التعليمي بتكلفة (٦٠) الف جنية سوداني تبرعآ لصالح دعم القطاع الصحي بالولاية .